**1. مفهوم الحكامة/ شروط الحكامة وآثارها**

يعد مصطلح الحكامة من المصطلحات القديمة والمتجددة المفاهيم والمثيرة للنقاش، حيث عرفت الحضارة الإسلامية هذا المصطلح بلفظ (الحكم والحاكمية)، ويقصد به تسيير شؤون الأمة الإسلامية وفق مناهج وقيم الشريعة الإسلامية، وقد جمعها "محمد مختار الشنقيطي" وقسمها إلى قيم الناء السياسي وقيم الأداء السياسي[[1]](#footnote-1)، وتشير الدراسات والأبحاث إلى أن مفهوم الحكامة شكل صعوبة.

**أ.مفهوم الحكامة**: الحكم الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة بكفاءة لتحسين أوضاع المواطنين، وأسلوب ممارسة السلطة في تدبير وإدارة شؤون المجتمع وموارده من أجل التنمية الشاملة.

لقد ارتبط مفهوم الحكامة في بداية استعماله باللغتين الفرنسية والإنجليزية بالمجال السياسي، فلم يكن يحيد عن مدلول الحكم(GOUVERNEMENT) أو تدبير الشأن العام، غير أنه لحقت به عدة تطورات لنصل إلى مفهوم تسيير المقاولات الصناعية والتجارية في النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد الاقتصاديين الأمريكيين، ليبعث في نهاية عقد الثمانينيات على يد المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعريف معايير الإدارة الرشيدة العمومية في الدول التي خضعت لبرامج التعديل الهيكلي[[2]](#footnote-2).

من هذه الزاوية قامت الحكامة على آليات معروفة ومحددة لها الدور الفعال في تحقيقها: مؤسسات الدولة، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني أي مؤسسات صناع القرار، فكانت الحكامة بمعانيها لصيقة التنمية الإنسانية في جوانبها الأساسية سياسة كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية وغيرها.

**ب.شروط الحكامة الجيدة:**

انطلاقا من المعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي وما وضعه الإتحاد الأوربي في الكتاب الأبيض سنة 2001 فهي كالآتي:

-سيادة دولة القانون ضمانا للاستقرار السياسي الداخلي، ولزاما على المواطن الالتزام به والخضوع له تجنبا للفساد والفوضى، ولتنظيم العلاقات بين المواطنين من جهة وعلاقة المواطن في حد ذاته بالدولة.

-**الشفافية:** وهي إدارة الأعمال والعلاقات في إطار ديمقراطي من قبل المؤسسات والهيئات والجماعات الترابية للمعلومات والمعطيات لكل العمليات المجتمعية للعموم وللمهتمين بها.

- **الاستجابة**: وتتم هذه الركيزة من جعل هدف المؤسسات والعمليات المجتمعية مستجيبا لاحتياجات المواطن من خلال تحديد أولوياته ومتطلباته بما يتوافق والقانون.

**-المساءلة**: وتعنى هذه الركيزة بصانع القرار والمسؤول عنه إذ يتوجب على الهيئات المعنية بالمراقبة أن تخضعه لما تنصه قوانين الدولة سعيا في حصول قرار رشيد خادم.

-**الفعالية:** والمقصود منها تحسين الأداء في العمل، أي الاستخدام الأحسن والأفضل للموارد من خلال التحكم فيها وفي نفقاتها.

- الرؤية والتخطيط الاستراتيجي: لا نجاح بدون تخطيط ولا تحكم بدون جدول مرسوم، إذ يستوجب وضع رؤية ثاقبة تقوم على أساس العنصر البشري كآلية، بحيث يتم تحقيق طموح يجمع بين الواقع وما بين ما سطر له من قبل تجاوزا للمعوقات.

-**التوافق والإلتقائية**: وذلك من تحقيق التوافق بين مختلف المتدخلين تجنبا لتكرار المشارع والأفكار.

2**.مفهوم المواطنة وقيم المواطنة وأهميته:**

**أ. المواطنة**: تشير الأبحاث والدراسات إلا أن مصطلح المواطنة مصطلح قديم قدم البشرية، وقد تطور مدلوله مع تطور الأحداث التاريخية التي شهدها العالم، فهي فاللغة مأخوذة من الوطن: المنزل التي تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله، وَطَنَ البلاد: اتخذه وطنا، توطّن البلد: اتخذه وطنا، جمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد"[[3]](#footnote-3).

أما المعنى الاصطلاحي أزمنا بأن نشير إلى دلالاته بالبيئتين الغربية والعربية حتى نتبين الفروقات في ذلك.

-**عند الغرب**: ورد مفهوم المواطنة عند الفرنسيين على أنه يتحدد بهوية المواطنين وبرباطهم السياسي الذي يجمعهم أي النساوي بالحقوق أمام القانون، ولا يؤخذ بعين الاعتبار علاقاتهم أو ارتباطهم الديني أو العرقي أو الثقافي أو الجذري.

في حين تختلف الرؤية الامريكية لمفهوم المواطنة، حيث تسيطر عليه الإيديولوجية الليبيرالية التي تضع في المقام الأول الفرد وقدرته الشخصية على المبادرة والإبداع، عوضا عن تفعيل مفهوم التضامن الاجتماعي.

-**عند العرب:** هي انتماء الانسان إلى بقعة أرض يكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء الواجبات.

والمواطنة عندهم كذلك التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها.

ب. العلاقة بين الحكامة والمواطنة: تلخص العلاقة بين هذين المصطلحين في كون أن المواطنة تتحقق عندما ينجح المواطن في ممارستها بحكامة عالية الجودة.

**ج.أهمية المواطنة:**

- تجعل من المواطن مسؤولا عن تصرفاته وضرورة مراقبة واجباته اتجاه وطنه كمواطن هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان حقوقه بوطنه.

-مشاركة المواطن في صنع القرارات.

-تأسيس منظومة مبنية على القيم والسلوك.

-تجنب الخلافات والنزاعات بين مكونات المجتمع وهياكل الدولة في ظل السياق الحضاري، وتعلق المواطن بوطنه بفتح المسؤولين للحوار معه.

-ضمان المساواة والعدل بين المواطنين أمام القانون.

1. [↑](#footnote-ref-1)
2. [↑](#footnote-ref-2)
3. : لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج15، ص 338. [↑](#footnote-ref-3)